دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	قياس أثر التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية ومدى تأثيره برأس المال للشركات المدرجة أسهمها فى بورصة فلسطين : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	على، مفيد خالد الشيخ
المجلد/العدد:	مج19, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	304 - 330
رقم MD:	969799
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التقارير المالية، التحفظ المحاسبى، الشركات التجارية، رأس المال، الأسواق المالية، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969799

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قياس التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية ومدى تأثره برأس المال للشركات المدرجة أسهمها فى بورصة فلسطين
دراسة تطبيقية

Measuring Accounting Conservatism in the Financial Reports and the Extent it Influenced by the Capital of Companies Listed in Palestine Exchange
An Empirical Study

دكتور
مفيد خالد الشيخ على
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الأزهر - غزة

قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومدى تأثره برأس المال للشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين

"دراسة تطبيقية"

د. مفيد الشيخ على
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الأزهر – غزة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي في القطاعات المختلفة المدرجة في بورصة فلسطين ومدى تأثير حجم رأس مال الشركات على التحفظ المحاسبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار جميع الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين وتقسيمها حسب القطاعات، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة المسح الشامل، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول وذلك بالاعتماد على بيانات الشركات من خلال التقارير المالية المنشورة للشركات محل الدراسة على مواقع الإنترنت، وكذلك الحصول على رأس مال هذه الشركات وتم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، ومناقشة النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع الخدمات يتمتع بأعلى مستوى من التحفظ المحاسبي. وأنه لا يوجد فرق معنوي بين مستويات التحفظ المحاسبي لقطاعات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأن جميع القطاعات باستثناء قطاع الخدمات لا تعمل على التحفظ المحاسبي، كما توصلت الدراسة إلى أنه هناك أثر لحجم رأس مال هذه الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام والتمسك من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالقواعد المتحفظة في القياسات المحاسبية المختلفة.

Measuring accounting reservation in the financial reports and the extent it influenced by the capital of companies listed in Palestine Exchange.

-Empirical Study-

Dr. Mofed Kh. A Shekhali
Asst. Prof. of Accounting
Al Azhar University – Gaza

Abstract

This study aimed to measure the accounting reservation on the different sectors listed in Palestine Exchange (PEX) and to measure the extent of the impact of corporates' capital on the accounting reservation.
In order to achieve the study goal; corporations which are listed in PEX were chosen and it was divided based on their sector, Survey method was used to collect data, and the study obtained analytical descriptive method.
The accounting reservation measured by using net assets market value to net assets book value percentage based on the corporations' financial reports. Proper statistical methods used to analysis the data, therefore discussing results.

This study concluded that services sector has the highest rate of accounting reservation, although there are no material differences between the businesses' sectors listed in PEX, also all sectors except services are not adopting accounting reservation system. Also this study saw that there is an impact of corporations' capital on accounting reservation.
This study recommended to consider the accounting reservation tools within the accounting measurements in corporations listed in PEX.

المقدمة:

تعتبر التقارير المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها المستخدمين في اتخاذ قراراتهم ومن المعروف أنه يتم إعداد هذه القوائم وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية التي تتيح للإدارة حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية وحرية التقدير فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والتي تتطلب التقدير الشخصي فهذه المرونة تؤثر على النتائج المالية ومن ثم تؤثر على مصداقية وعدالة القوائم المالية ونتيجة لذلك تعرضت الكثير من الشركات الكبيرة إلى الإفلاس والانهيار نتيجة تضخيم الأرباح، من هنا جاءت أهمية التمسك بالتحفظ المحاسبي الذي يجعل المدراء يتحفظون في اختيار السياسات المحاسبية وإظهار جميع المعلومات الحقيقية عن الأرباح ، ففي ظل وجود مفهوم التحفظ المحاسبي يمكن تخفيف أثر محاولة المديرين تضخيم الأرباح، وإظهار المركز المالي على غير حقيقته.

مشكلة الدراسة:

الكثير من الدراسات السابقة قدمت مؤشرات عن استغلال الإدارة للمرونة التي تسمح بها المبادئ والسياسات المحاسبية والتلاعب والإعلان عن أرباح وهمية لتحقيق مصالحها الخاصة والتي تضر بمصالح المساهمين والأطراف الأخرى والبعد عن التحفظ المحاسبي، مما أدى إلى ضرورة قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وإجراء مقارنة بين مستويات التحفظ في القطاعات ومعرفة ما إذا كان لرأس مال هذه الشركات أثر في هذا الاختلاف، **وبذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:**

١. ماهي مستويات التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين؟
٢. ماهي مستويات التحفظ المحاسبي بين قطاعات الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين؟
٣. ما هو الأثر المترتب على حجم رأس مال الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين على مستوى التحفظ المحاسبي؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد فروق عند مستوى دلالة (.05) بين مستويات التحفظ المحاسبي في قطاعات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد علاقة عند مستوى دلالة (.05) بين حجم رأس المال ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين.
٢. قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القطاعات المختلفة للشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين والمقارنة بينها.
٣. معرفة أثر حجم رأس المال لهذه الشركات على الالتزام بالتحفظ المحاسبي واختلاف مستويات التحفظ فيما بينها.
٤. التعرف على الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي وإظهار مدى حاجة الشركات الفلسطينية للتمسك بالتحفظ.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي:

١. تمثل إطار مفاهيمي يساعد على تحسين الأداء الشمولي للشركات .

٢. تقديم معلومات عن مستويات التحفظ المحاسبي بين القطاعات.

٣. معرفة ما إذا كان الاختلاف بين مستويات التحفظ يعزى إلى حجم رأس المال.

٤. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة حسب اطلاع الباحث التي تحتاجها المكتبة الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث في هذه الدراسة على جانبين أساسيين:

١. **الجانب النظري:** حيث اعتمد فيه الباحث على المنهج الاستقرائي بغرض تحليل ما تضمنته الدراسات والأبحاث السابقة المرتبطة بموضوع البحث والاستفادة من تحليل نتائجها لأغراض خدمة أهداف الدراسة.

٢. **الجانب التطبيقي:** حيث اعتمد الباحث على المسح المستندي للقوائم المالية للشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين وقطاعاتها المختلفة للعام (2012) والمنهج الوصفي التحليلي مستخدماً مقياس نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لقياس التحفظ المحاسبي في كل شركة وقطاع محل الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين وقد تم اختيار هذه الشركات لعدة أسباب منها:

١ . تعتبر هذه الشركات من أهم الشركات الاقتصادية الفلسطينية، وذلك اعتقاداً بأن هذه الشركات أكثر حاجة واستخداماً لتطبيق قواعد التحفظ المحاسبي حيث أن هذه الشركات تحتوي على عدد كبير من المساهمين.

٢. أن حجم رأس مال هذه الشركات كبير نسبياً.

٣. إمكانية الحصول على المعلومات اللازمة من هذه الشركات، وذلك لوجود بياناتها على شبكة الإنترنت أو البورصة الفلسطينية.

وقد تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية حسب الشركة والمكان الجغرافي، حيث بلغت عينة الدراسة (46) شركة متمثلة في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

١. قطاع الاستثمار ويتكون من (9) شركات.
٢. قطاع التأمين ويتكون من (7) شركات.
٣. قطاع البنوك ويتكون من (7) شركات.
٤. قطاع الخدمات ويتكون من (12) شركة.
٥. القطاع الصناعي ويتكون من (11) شركة.

أدوات الدراســة:

استخدم الباحث القوائم المالية المنشورة لعام (2012) لجميع الشركات محل الدراسة وكذلك تم استخدام المقياس الذي قدمه (Beaver & Ryan, 2000) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي وهو نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول (حقوق الملكية) إلى نسبة القيمة الدفترية لصافى الأصول (حقوق الملكية) فكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دلت على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي وإذا قلت هذه النسبة عن الواحد الصحيح دلالة على عدم وجود تحفظ محاسبي في القوائم المنشورة و كذلك الحصول على بيانات رأس المال لهذه الشركات وربطها بمستوى التحفظ المحاسبي بالأساليب الإحصائية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

ترتبط الوحدات الاقتصادية بالعديد من الأطراف ذات العلاقة التي تتعارض مصالح كل طرف مع الآخر حيث تمثل التقارير المالية أداة للربط بين هذه الأطراف في حين أن هذه التقارير المالية تعد من قبل أحد الأطراف وهي إدارة الشركة التي غالباً ما توصف بعدم النزاهة وتغليب مصالحها على مصالح الأطراف الأخرى، فجاء مبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لتقليص الفجوة بين المدراء والمساهمين.

تعريف التحفظ المحاسبي:

التحفظ المحاسبي هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، حيث ينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح، كما عرف (ياسين، 2008) مبدأ التحفظ المحاسبي أنه التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات.

أما (Basu, 1997) يرى أن التحفظ المحاسبي" هو ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الجيدة كمكاسب، مقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر".

وقد أشارت المعايير الدولية إلى موضوع التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) (المعايير الدولية،2009) ويقصد بالحذر (التحفظ) هو تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات.

إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بإيجاد احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات وذلك لأن البيانات المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية.

لابد من أن يكافح معدي البيانات المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي المحتمل للآلات والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال الحذر عند إعداد البيانات المالية.

من خلال ما تقدم يمكن استنتاج أن التحفظ المحاسبي يعني الاعتراف بالخسائر قبل تحققها وتسجيلها في القوائم المالية، أي أن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بأن المحاسب يميل إلى الحصول على درجة عالية من التحقيق للاعتراف بالأنباء الجيدة بدرجة أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأنباء السيئة ولا يعني هذا المفهوم بأي حال من الأحوال تخفيض القيمة الحقيقية لأصول المنشأة وإيراداتها، أو أن التحفظ المحاسبي يستخدم في الأحوال والظروف العادية، بل يستخدم فقط في المواقف الصعبة التي يكتنفها الشك والغموض.

أهمية التحفظ المحاسبي:

أشارت الجمعية الأمريكية للمحاسبة إلى أن التحفظ المحاسبي يختلف من بيئة لأخرى وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكثر الدول تحفظاً في إعداد التقارير المالية وأكدت على أن التحفظ المحاسبي يوفر حماية للمستثمرين، وعليه تتمثل أهمية التحفظ المحاسبي فيما يلي: (مدثر، 2008)

١. تحديد وتقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية وتقييم الإستراتيجية المحاسبية في المنشأة وتقييم جودة الإفصاح وتحديد مواطن الخطر وتحديد ما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات والتقديرات المحاسبية.

٢. يعمل التحفظ المحاسبي على حماية مصالح الدائنين أو المقرضين وذلك لضمان عدم المغالاة في أصول الشركة ويحقق درجة عالية من الشفافية في التقارير المالية وبالتالي تجنيب الشركة من تحمل تكاليف قضائية محتملة.

أنواع التحفظ المحاسبي:

هناك نوعان للتحفظ المحاسبي هما:

١) التحفظ المشروط:

حيث عرف بأنه عدم التماثل في توقيت الاعتراف، أي الأخذ في الاعتبار الأخبار السيئة والاعتراف بها أكثر من الأخبار الجيدة فيما يتعلق بالأرباح بمعنى آخر استجابة الأرباح للأخبار السيئة أسرع من الأخبار الجيدة، ومن أمثلة التحفظ المشروط تطبيق الكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم الأصول وتخفيض الأصول الملموسة وغير الملموسة والاعتراف الفوري لتكاليف البحوث والتطوير (إقبال والقضاة، ٢٠١٤) وهو تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية ويعني تخفيض قيم الأصول أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية (حمدان، ٢٠١١).

٢) التحفظ غير المشروط:

حيث عرف بأنه الإبلاغ عن القيمة الأقل لصافي الأصول أي تخفيض قيمة صافي الأصول أو الإفصاح عن القيمة الدفترية الأقل لحقوق الملكية حيث أن التحفظ غير المشروط مرتبط بالأخبار الحالية ومرتبط أيضاً بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وقد أشار (حمدان، ٢٠٢٢) التأكيد على أهمية مبدأ التحفظ عبر إصدار مجموعة من المعايير التي تشمل قدراً كبيراً من التحفظ من بينها إصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) لمعيار الالتزامات الطارئة (1975)، "SFASS5" ومعيار معاشات التقاعد (1985) "SAFAS87" ومعيار الانخفاض في قيمة الأصول (1995) "SAFAS121" والمعيارين الدوليين (IAS36) و (IAS37).

الطرق المستخدمة في قياس التحفظ المحاسبي:

هناك عدة مداخل لقياس التحفظ المحاسبي أهم هذه المداخل ما يعتمد على القياس المحاسبي المباشر من القوائم المالية ومنها ما يعتمد على القيم السوقية وعلاقتها بالقيم المحاسبية.

- المداخل التي تعتمد على القوائم المالية:

المدخل القائم على هذا المنظور لقياس التحفظ المحاسبي يتطلب دراسة القوائم المالية للمنشأة والأحداث التي تتعرض لها للوقوف على مقدار التحفظ في كل أصل من أصول تلك المنشأة أو صافي أصولها بشكل عام وهذه العملية تعتبر صعبة نسبياً ولا تقدم مقياساً عملياً موحداً للتحفظ في القوائم المالية وتستخدم الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري للقياس.

- مدخل القيم السوقية:

القياس المعاصر للتحفظ المحاسبي يعتمد على منظور القيمة السوقية للشركة حيث يعرف التحفظ بأنه مقدار الانخفاض في القيمة الدفترية للمنشأة عن القيمة السوقية لها ويتم قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ما في تاريخ محدد بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لهذه الشركة ويتم استخدام معامل الاستجابة غير المتماثلة (أبو الخير، ٢٠١٢).

ويمكن تحديد الطرق الأكثر شيوعاً واستخداماً لقياس التحفظ المحاسبي (جابر، ٢٠١٢):

١. نموذج (BASU-1977): التوقيت غير المتماثل في قياس الربح.
٢. (Ball&Shivakvmar-2005): الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي.
٣. نموذج (Beaver&Rgan-2000): نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.
٤. نموذج قياس الاستحقاقات السالبة.
٥. نموذج قياس الاحتياطيات السرية.

إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي:

يعد التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة وقد أشار (عبيد، ٢٠١٠) إلى أن التحفظ المحاسبي لقي تأييداً شديداً من قبل عدد كبير من الدراسات التي توافرت على تبيان منافع التحفظ من خلال إبراز دوره في زيادة فاعلية التعاقدات التي يتم إبرامها بين الأطراف المحتفلة مثل عقود المديونية وعقود الحوافز الإدارية والتخفيف من آثار مشكلة التخلل الخلقي الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف، وقد أشار (إقبال والقضاة، ٢٠١٣) إلى إيجابيات التحفظ نقلاً عن (OBEIDAT، 2003).

١. يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه معدي القوائم المالية.

٢. يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معداً وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

وقد لقي التحفظ المحاسبي معارضة شديدة من قبل المشروع المشترك للإطار الفكري للمحاسبة المالية بين FASB و IASB الصادر في 2006(عبيد، ٢٠١٠) من حيث أن هذا التحفظ يؤدي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مما يتعارض مع جودة المعلومات والحيادية والقابلية للمقارنة وقد أشار (إقبال والقضاة، ٢٠١٣) إلى وجود بعض السلبيات الناتجة عن استخدام التحفظ المحاسبي، **ويتمثل أهمها فيما يلي:**

١. أن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات، وفي زيادة قيمة المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلي نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات وعن المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات، لأنه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تلحق الضرر ببعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات.

٢. يستخدم المحاسبون مفهوم التحفظ المحاسبي في أحيان كثيرة لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون الالتفات إلى ما إذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم.

العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي:

يوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي وهي:

- التنظيم المحاسبي المهني: ويقصد به التنظيمات المسئولة عن وضع معايير المحاسبة ويكون دورها نحو التحفظ قبلي عند وضع بدائل القياس أما دور سوق رأس المال فهو بعدى أي متابعة مدى التزام الشركات بالمعايير.

- درجة كفاءة سوق رأس المال: كلما كان سوق رأس المال نشط وكفء كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ مما يؤدى إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

- النظام القضائي: فكلما كان النظام القضائي الذي يحكم عملية إبرام العقود قوى فإن درجة التحفظ المحاسبي تكون مرتفعة نتيجة خوف الإدارة من المساءلة القضائية في المبالغة في زيادة وانخفاض قيم الأصول ويمكن للإدارة تبرير ذلك أنها تتبع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

دوافع التحفظ المحاسبي:

قدمت العديد من الدراسات عدداً من الدوافع التي تكمن وراء التحفظ المحاسبي:

١. عقود المديونية وعقود الحوافز الإدارية:

تعتبر التعاقدات المالية التي تدخل فيها المنشأة من أقدم الدوافع التي تساهم في تشكيل ممارسات إعداد التقرير المحاسبي في أي بيئة اقتصادية (ابو الخير، ٢٠١٢).

والتعاقدات تتم بين الأطراف المختلفة ذات المصالح المتعارضة في الشركة وتنقسم هذه التعاقدات إلى عدة أقسام أهمها عقود المديونية وعقود الحوافز الإدارية فالدافع الرئيسي للتحفظ المحاسبي هو زيادة كفاءة عقود الدين.

أما فيما يتعلق بعقود الحوافز الإدارية فإن معظم هذه العقود تعتمد في تقييم أداء الإدارة ومن ثم تحديد مقدار حوافزها على بعض المقاييس المحاسبية للأداء وأهمها الربح.

إن التفسير التعاقدي للتحفظ هو مطلب من المساهمين والمقرضين بإعداد قوائم مالية متحفظة لتخفيض تكاليف الوكالة ولترتيب الحوافز الإدارية (إقبال والقضاة، ٢٠١٤).

٢. المسئولية القانونية:

من الحوافز الهامة للتحفظ المحاسبي تجنب التعرض للمسئولية القانونية سواء لإدارة الشركة أو مراجع الحسابات، فليس من شك في أن المسئولية القانونية وما ينتج عنها من تعويضات في حالة المبالغة في قيم الربح والأصول سوف تكون أكبر بصورة معنوية عن حالة كون تلك القيم متحفظة (عبيد، ٢٠١٠) لذا فإن مواجهة الإدارة لخطر المقاضاة القانونية يدفعها للالتزام أكثر بالتحفظ المحاسبي (إقبال والقضاة، ٢٠١٤).

٣. التكاليف السياسية:

كما قد يكون الدافع وراء التحفظ هو محاولة تخفيض التكاليف السياسية التي قد تتعرض لها الشركة، فالأرقام المحاسبية وخصوصاً الربح يمكن أن تؤثر على انطباعات رجال السياسة والهيئات الرقابية عن الشركة ومن ثم فإن زيادة الربح يعني زيادة مستوى التكلفة السياسية التي تتحملها الشركة وهنا فإن الشركات التي يحتمل أن تتعرض لتكاليف سياسية وهي عادة الشركات كبيرة الحجم، الشركات ذات الربح غير العادي، الشركات ذات الطبيعة الاحتكارية يحتمل بدرجة كبيرة أن تتبنى سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض الربح ومن ثم تخفيض احتمال تعرضها لهذه النوعية من التكاليف (عبيد، ٢٠١٠).

رأس المال وأثره على التحفظ المحاسبي:

يعتبر رأس المال من العناصر الهامة في القوائم المالية والذي يتكون من حقوق الملكية واستثمارات المساهمين ويرى الباحث أن زيادة استثمارات المساهمين في الشركة يزيد من فاعلية الملاك (المساهمين) في الرقابة على إدارة الشركة وهو ما أكدته نتائج العديد من الدراسات، فعلى سبيل المثال أوضح (smith,1996) أن مقترحات المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة تلق رعاية أكبر وتوضع موضع التنفيذ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

فزيادة أملاك المساهمين اللذين يمتلكون الجزء الأكبر من رأس المال يجعلهم أكثر اهتماماً في ممارسة حوكمة الشركات والاهتمام بزيادة دورهم في الرقابة على إدارة الشركة وبالتالي ممارسة دورهم في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية من قبل الإدارة وتقليل فجوة التعارض بينهم وبين الإدارة، كما أن حدوث ذلك قد يعمل على التزام المدراء في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة وهذا لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الدراسات السابقة بحيث يمكن الادعاء بعدم وجود دراسات سابقة في هذا الخصوص وانطلاقاً من الدور الهام للمساهمين الذين يمتلكون رأس المال والذين يمارسون كافة الوسائل الرقابية مثل الحوكمة وغيرها والتي تحد من ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح خصوصاً التي تستهدف زيادة الأرباح وتضخيمها وهي الوجه المضاد لمفهوم التحفظ المحاسبي، مما سبق فإنه يمكن للباحث الاستدلال على دور حجم رأس المال في زيادة درجة التحفظ المحاسبي.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة إقبال، القضاة (2013):

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الأزمات المالية في دعم التحفظ المحاسبي، وكذلك التعرف على التفسيرات المختلفة للتحفظ وأهم الإيجابيات والسلبيات للتحفظ المحاسبي وتحقيقاً لأهداف الدراسة قام الباحثين بإتباع المنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر المحاسبية من الكتب والمجلات والبحوث العربية والأجنبية فضلاً عن تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة والمتمثلة بالمدراء والمستشارين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الشركات المساهمة الأردنية ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وأن الأزمات المالية أدت إلى زيادة استخدام التحفظ المحاسبي وأن الأزمات المالية أدت إلى التأكيد على استخدام محدد التحفظ المحاسبي وأن التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات وأنه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب.

دراسة محسن (2013):

سعت هذه الدراسة إلى قياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية ودراسة أثر مجموعة من العوامل على مدى تطبيق الشركات المساهمة لهذا القيد ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة مكونة من ٣٨ شركة من الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في سوق المال السعودية كما استخدم نموذج باسو ١٩٩٧ لقياس التحفظ المحاسبي ، وخلصت الدراسة إلى قلة درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية وكما أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر جوهري لعوامل حجم المنشأة وطبيعة الصناعة وحجم المديونية على درجة التحفظ المحاسبي كما أظهرت النتائج أن الشركات الصغيرة أكثر تحفظاً من الكبيرة .

دراسة جابر (2012):

اهتمت هذه الدراسة بتقديم إطار مقترح لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في صناديق الاستثمار في البورصة المصرية على عينة مكونة من (20) صندوق استثمار وقامت الدراسة باختبار المؤشر السوقي الأكثر تعبيراً عن صناديق الاستثمار وذلك بالمقارنة بين مؤشر مصر 30 ومؤشر مصر 20.

وخلصت الدراسة إلى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي في صناديق الاستثمار الهادفة للنمو وصناديق الاستثمار الهادفة للدخل.

دراسة حمدان (2012):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في الشركات الأردنية وكذلك معرفة العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات وهي: نشاط القطاع وحجم الشركة والمديونية ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة من الشركات الأردنية وتتكون من 114 شركة للفترة الممتدة من (2002 – 2006) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الأردنية كما وجدت الدراسة أن البنوك هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية كذلك كان لعامل الحجم أثر في مستوى التحفظ المحاسبي بينما لم يكن لعامل المديونية أثر في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات الأردنية، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة من أجل إلزام الشركات بمستوى مقبول من التحفظ.

دراسة حمدان(٢٠١١):

سعت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، كما تطرقت إلى العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات، لتحقيق هذه الأهداف تم استخدام منهجين مختلفين لقياس مستوى التحفظ، والعوامل المؤثرة فيه، وقد تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي وأن الشركات كبيرة الحجم تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ، بينما الشركات الصغيرة ليست كذلك، كما وجدت أن عقود الدين تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، حيث وجدت أن الشركات ذات المديونية المرتفعة هي الأكثر تحفظاً من الأخرى ذات المديونية المنخفضة، وكذلك فإن قطاع الخدمات في سوق البحرين للأوراق المالية هو أكثر القطاعات تحفظاً في تقاريره المالية.

دراسة عبد الملك (2010):

تطرقت هذه الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة لبعض الدول العربية وذلك للتعرف على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الدول ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة مكونة من ٢٥ شركة من الشركات النشطة بكل من البورصة السعودية والمصرية وعمان والكويت وقطر وقياس التحفظ في الشركات في تلك الدول، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد فروق معنوية بين مستويات التحفظ المحاسبي في الدول محل العينة وأوصت الدراسة بضرورة التمسك بالقواعد المتحفظة في القياسات المحاسبية المختلفة لما لها أهمية كبيرة للأطراف المتعددة وحماية المساهمين وتخفيض التكاليف السياسية.

دراسة Rahimah et al.,(2010):

تناولت هذه الدراسة قياس أثر أدلة الإثبات على التحفظ المحاسبي، وعما إذا كان التحفظ يعمل كآلية من آليات الحوكمة والتي من شأنها تقليل التداخل في الوكالة فقد أجريت هذه الدراسة في ماليزيا وتوصلت إلى أن المساهمين يشجعون الاتجاه نحو تقليل درجة التحفظ وأن عناصر الرقابة على التحفظ تتمثل في حجم مجلس الإدارة واستقلاله والمراجعون ونسبة سعر السهم السوقية إلى الدفترية وطبقا لأساس الاستحقاق فان قياس التحفظ يتم أساساً عن طريق الربحية وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي ليس أداة حوكمة فعالة إذا تم إدارته من خلال سيطرة كبار المساهمين.

دراسة Balachandran and partha,(2008):

كشفت هذه الدراسة أن الشركات الأقل تحفظاً هي التي تعاني من انخفاض قيمة معلوماتها بينما القيمة الملائمة لا تتغير بشكل ملحوظ في الشركات التي تزداد بها درجة التحفظ بسبب معالجة تكاليف البحوث والتطوير مما يؤدى إلى توفير معلومات مفيدة يمكن لأسواق رأس المال الوثوق بها نظراً لأن التحفظ يتطلب درجة عالية من التحقق والتي تقلل من إمكانية الخطأ في القياس.

دراسة Abu AL-Khair,(2008):

هدفت الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المصرية، وتفسير الاختلافات فيما بين الشركات في هذا الصدد، وتم تقسيم الدراسة إلى دراسة تحليلية ودراسة ميدانية. تناولت الدراسة التحليلية مفهوم التحفظ ودوافعه وأساليب قياسه، كما تناولت أيضا تحليل مكونات التحفظ والنموذج المقبول من الباحثين لقياسة وأجريت دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات المساهمة التي لها تداول نشط في سوق الأسهم المصرية، تم اختبار أربعة فروض تعلقت بإمكانية استخدام مدخل القيم السوقية في قياس التحفظ، وأثر المسؤولية القانونية، وأثر تطبيق القيمة العادلة، وأخيراً أثر ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية على قياس التحفظ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن معامل الاستجابة للأخبار السيئة (التحفظ) يعادل أضعاف معامل الاستجابة للأخبار الجيدة، بالإضافة إلى أن المسؤولية القانونية تقدم شيئاً من التفسير وراء زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي وأن استخدام القيم السوقية كمدخل لقياس التحفظ يتوقف إلى حد ما على ارتفاع أو انخفاض نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في بداية الفترة.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نرى أن هناك توافق كبير فيما بينها على أهمية التحفظ المحاسبي لما له دور بارز في حماية المساهمين وإظهار الأرباح بصورتها الحقيقية، كما ركزت هذه الدراسات على قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات ودراسة بعض العوامل التي قد تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي مثل المديونية ونشاط القطاع حجم الشركة.

وتختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها اهتمت بقياس مستوى التحفظ المحاسبي في البيئة الفلسطينية التي تتميز بخصوصية معينة ارتباطاً بواقع الظروف السياسية والاقتصادية التي يحكمها سوق غير منتظمة.

نتائج الدراسة:

اولاً: اجراءات قياس التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين حسب القطاعات التي تنتمي إليها:

- توزيع العينة طبقاً لنوع القطاع:

تبين من خلال النتائج أن قطاع الخدمات يمثل 26.1% من العينة وهو من أكبر القطاعات التابعة لبورصة فلسطين وأن القطاع الصناعي يمثل 23.9%، في حين أن قطاع الاستثمار يمثل 19.5%، وقطاع التأمين يمثل 15.2%، كذلك تبين أن قطاع البنوك يمثل 15.2%، تتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (١) يوضح توزيع العينة تبعاً لنوع القطاع

نوع القطاع	N	%
الاستثمار	9	19.5
التأمين	7	15.2
البنوك	7	15.2
الخدمات	12	26.1
الصناعي	11	23.9
المجموع	46	100.0

- المتوسطات لقيم التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع:

الجدول رقم (2) يبين مستوى التحفظ المحاسبي للشركات التابعة لكل قطاع حيث أظهر الجدول أن قطاع الخدمات هو القطاع الوحيد الذي يتمتع بمستوى عال من التحفظ المحاسبي والذي بلغ المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي فيه (1.02) كما بلغ متوسط مستوى التحفظ المحاسبي لقطاع الاستثمار هو (80.)، ومتوسط مستوى التحفظ المحاسبي لقطاع التأمين هو (83.) كما أن متوسط مستوى التحفظ المحاسبي لقطاع البنوك هو (94.) ومتوسط مستوى التحفظ المحاسبي للقطاع الصناعي هو (95.)

جدول (2) يوضح المتوسطات الحسابية لمستويات للتحفظ المحاسبي حسب القطاع

قطاع الاستثمار	قطاع التأمين	قطاع البنوك	قطاع الخدمات	القطاع الصناعي
0.20	0.16	1.81	1.03	0.59
0.55	0.34	0.76	1.48	0.87
0.79	1.86	0.83	1.08	0.50
0.05	0.01	0.81	0.35	1.49
1.14	0.96	0.87	2.91	1.70
1.73	0.75	0.73	0.93	0.46
0.72	1.71	0.78	0.78	1.22
0.41			0.68	0.50
0.82			0.79	1.00
			0.58	0.63
			0.73	1.50
			0.98	
.80	.83	.94	1.02	.95

- مستويات درجة التحفظ المحاسبي لكل من قطاعات العينة:

لإيجاد ذلك قام الباحث بإيجاد الحد الأدنى والأعلى لدرجات التحفظ المحاسبي، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل قطاع على حدة، وتظهر النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (3) يبين الحد الأدنى والحد الأعلى للمتوسطات

القطاع	N	Minimum	Maximum	Mean	Std.
الاستثمار	9	.20	1.73	.80	.47
التأمين	7	.01	1.86	.83	.73
البنوك	7	.73	1.81	.94	.39
الخدمات	12	.35	2.91	1.02	.63
الصناعي	11	.46	1.70	.95	.46

تبين من خلال النتائج أن متوسطات درجات التحفظ المحاسبي لجميع القطاعات في العينة تراوحت ما بين (.80- 1.02) درجة، مما يظهر بأن قطاع الخدمات هو القطاع الوحيد في العينة

الذي لديه درجة تحفظ محاسبي وأن جميع القطاعات تأخذ قيم متقاربة من حيث المتوسط الحسابي كالتالي:

- تبين من خلال النتائج أن قطاع الاستثمار تتراوح درجة التحفظ المحاسبي لديه من (.20) إلى (1.73) بمتوسط حسابي (.80) ودرجة انحراف معياري (.47) درجة، كما تبين من خلال النتائج أن قطاع التأمين تتراوح درجة التحفظ المحاسبي لديهم من (.01) إلى (1.86) بمتوسط حسابي (.83) ودرجة انحراف معياري(.73) درجة، وأن قطاع البنوك تتراوح فيه درجة التحفظ المحاسبي من (.73) إلى (1.81) بمتوسط حسابي (.94) ودرجة انحراف معياري (.39) درجة، وقطاع الخدمات تتراوح درجة التحفظ المحاسبي لديهم من (.35) إلى (2.91) بمتوسط حسابي (1.02) ودرجة انحراف معياري (.63) درجة، وتبين أن القطاع الصناعي تتراوح درجة التحفظ المحاسبي لديهم من (.46) إلى (1.70) بمتوسط حسابي (.95) ودرجة انحراف معياري (.46) درجة.

- **ترتيب القطاعات ارتباطاً بمستوى التحفظ المحاسبي:**

الجدول التالي يبين أن قطاع الخدمات احتل المرتبة الأولى وهو القطاع الوحيد الذي يعتبر أكثر تحفظاً حيث أظهرت النتائج بأن المتوسط الحسابي لهذا القطاع (1.02) وهي أكبر من الواحد الصحيح كما أن النتائج أظهرت أن القطاعات الأخرى غير متحفظة في سياساتها وكانت نتائج متوسطاتها الحسابية بالترتيب كالتالي: القطاع الصناعي (.95) يليه قطاع البنوك (.94) يليه قطاع التأمين (.83) يليه قطاع الاستثمار (.80).

جدول رقم (4) يبين ترتيب القطاعات تنازلياً بالنسبة للتحفظ المحاسبي

الترتيب	القطاع	المتوسط الحسابي للقيمة السوقية
1	الخدمات	1.02
2	الصناعي	.95
3	البنوك	.94
4	التأمين	.83
5	الاستثمار	.80

ثانياً: أثر حجم رأس المال على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين:

جدول (5) يوضح الإحصاءات الوصفية لرأس المال حسب نوع القطاع

رأس المال حسب القطاع	المتوسط (دولار)	الانحراف المعياري
الاستثمار	35405569.2	56282580.6
التأمين	5684228.6	1988591.4
البنوك	41528837.1	24114767.3
الخدمات	32316937.4	57558876.8
الصناعي	6886892.2	5231535.1

- تبين من خلال النتائج أن قطاع البنوك يحتل المرتبة الأولى في حجم رأس المال حيث بلغ متوسط رأس المال (41528837.1) وبانحراف معياري (24114767.3) والمتوسط الحسابي لرأس مال قطاع الاستثمار (35405569.2) درجة وبانحراف معياري.(56282580.6) كما تبين أن متوسط رأس المال لقطاع التأمين (5684228.6) وبانحراف معياري (1988591.4) وهو أدني قطاع من حيث حجم رأس المال كما تبين أن متوسط رأس المال لقطاع الخدمات (32316937.4) وبانحراف معياري (57558876.8) وقطاع الصناعة (6886892.2) وبانحراف معياري (5231535.1).

اختبار فرضيات الدراسة:

بعد التعرف على مستوى التحفظ المحاسبي لقطاعات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام المتوسطات، فإن اختبار فرضيات الدراسة يبين ما يلي:

اختبار الفرضية الأولى:

لا يوجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة (05.) بين مستويات التحفظ المحاسبي في قطاعات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لإيجاد ذلك قام الباحث بإيجاد اختبار التباين الأحادي لإيجاد الفرق بين متوسطات درجات التحفظ المحاسبي لدى القطاعات الخمسة، وتظهر النتائج في الجدول التالي:

جدول (6) يبين نتائج تحليل التباين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.3	4	.08	.28	.89
داخل المجموعات	12.5	41	.31		
المجموع	12.9	45			

أظهرت النتائج بإيجاد المتوسطات الحسابية أن قطاع الخدمات هو القطاع الوحيد الذي يعتبر متحفظاً حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا القطاع (1.02) وهى أكبر من الواحد الصحيح وهذا ما أشار إليه المقياس الذي قدمه (Beaver & Ryan ,2000) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي فكلما زادت نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول (حقوق الملكية) إلى نسبة القيمة الدفترية لصافى الأصول(حقوق الملكية) عن الواحد الصحيح كلما دلت على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، بينما القطاعات الأخرى غير متحفظة هذا يعنى أن هناك فروق بين القطاعات لكنها فروق غير جوهرية حيث أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة (.89) وهى أكبر من 5% هذا يبين عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين درجات التحفظ المحاسبي تعزى لنوع القطاعات (α<٠.٠٥).

لذلك يتبين صحة الفرضية الأولى للدراسة التي تنص على "لا يوجد فروق عند مستوى دلالة (.05) بين مستويات التحفظ المحاسبي في قطاعات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين" ويرى الباحث أن تقارب مستويات التحفظ المحاسبي في قطاعات الشركات الفلسطينية يعود لأن هذه الشركات تعمل في نفس البيئة ونفس الظروف وتخضع جميعها لنفس الممارسات والقوانين المحاسبية ويتم الإشراف عليها من قبل بورصة واحدة.

اختبار الفرضية الثانية:

لا يوجد علاقة عند مستوى دلالة (.05) بين حجم رأس المال ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لدراسة تأثير رأس المال على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٧) يبين نتائج تحليل الانحدار البسيط لدراسة تأثير رأس المال على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين

المتغير المستقل	المعامل البائي	الخطأ المعياري	بيتا	قيمة "ت"
الثابت	.800	.09		**8.80
رأس المال	4.174E-03	.00	.32	*2.21
قيمة "ف" (١،٤٤)	4.88*			
R^2معامل التحديد المعدل	10%			

** دالة عند ٠.٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" دالة إحصائياً (F=4.88,P<0.05) ،وهذا يدل على أن تأثير رأس المال على درجة التحفظ المحاسبي دال إحصائياً، وقد فسر متغير رأس المال كمتغير مستقل ١٠% من التباين الكلي لدرجة التحفظ المحاسبي، حيث وجد أن معامل التحديد المعدل للنموذج ٠.١٠، ومن هذا الجدول يمكن صياغة معادلة الانحدار التي تعين على التنبؤ بدرجة التحفظ المحاسبي بمعلومية رأس المال في الصورة التالية :

درجة التحفظ المحاسبي = 0.80 + 0.00417 (رأس المال)

(t=2.2,P<0.05) (t=8.8,P<0.01)

ويتضح مما سبق أنه كلما زاد رأس المال لدى الشركات المدرج أسهمها في بورصة فلسطين درجة واحدة كلما أدى ذلك إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي ب (٠.٠٠٤١٧ درجة) والعكس صحيح.

وبذلك يتبين عدم صحة الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة والذي ينص على (لا يوجد علاقة عند مستوى دلالة (.05) بين حجم رأس المال ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

١. لا يوجد فرق معنوي بين مستويات التحفظ المحاسبي لقطاعات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك نظراً لأن جميع القطاعات تخضع لنفس البيئة الفلسطينية.
٢. قطاع الخدمات يتمتع بأعلى مستوى من التحفظ المحاسبي وذلك نظراً لأنه يحتوي على العدد الأكبر من الشركات.
٣. جميع القطاعات باستثناء قطاع الخدمات لا تمارس التحفظ المحاسبي.
٤. هناك أثر لحجم رأس المال على مستوى التحفظ المحاسبي.

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي:

١. ضرورة الاهتمام والتمسك من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالقواعد المتحفظة في القياسات المحاسبية المختلفة.

٢. إجراء مزيد من الدراسات تتعلق بالتحفظ المحاسبي وذلك باستخدام مقاييس أخرى بخلاف المقياس المستخدم في هذه الدراسة.

٣. ضرورة إصدار قواعد من قبل بورصة فلسطين تتعلق بتطبيق التحفظ المحاسبي تلزم الشركات باستخدامها حفاظاً على المساهمين من التغيرات غير المبررة في السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية.

المراجع

اولاً: المراجع العربية:

- عبد الملك، أحمد، 2010: قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص٧٣-١٠٦، مصر.
- حمدان، علام، 2011: التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، دراسة مقبولة للنشر، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- حمدان، علام، 2012: العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، دراسة مقبولة للنشر، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 8 العدد 1.
- ياسين، محمد، 2008: قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- محسن، دينا، 2013: قياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة.
- إقبال والقضاة، عمر ومأمون، 2013: أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي، مجلة جامعة النجاح، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 28(4)، الأردن.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
- جابر، خالد فتحي، 2012: إطار مقترح لقياس التحفظ المحاسبي لصناديق الاستثمار دراسة تطبيقية على البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني.
- أبو الخير، مدثر طه، ٢٠٠٨ : المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص،١-٥٧.
- عبيد، ابراهيم السيد، ٢٠١٠ : دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، دراسة نظرية وميدانية في الشركات المقيدة في السوق المالية، السعودي.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Rahimah Mohamed yunos, Malcolm smith and zubaidahismail, 2010: "Accounting conservation and ownership concentration, evidence from Malaysia", Journal of Business and policy research, vol.5, no.2, pp,1-15.
- Balachandran, s., and partha, M.,2008: "Is the decline in the value relevance of accounting driven by increased conservation" **working paper.**
- Pope, P. & Walker, M, 2003: Ex-ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition and asymmetric earnings timeliness, **working paper**, Lancaster University/University of Manchester.
- Ball, R. & Shivakumar, L. 2006: The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition, Journal of Accounting Research, V0l .44, N0.2.
- Obeidat, M. 2003: The effect of conservatism on the relevance and reliability of accounting information, A doctor Degree Thesis, Amman Arab University.
- Kam, V. 1990: Accounting Theory, 2th Edition, John Wiley sons.
- Basu, S. 1997: The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, Journal of Accounting and Economics, vol.24, No.1.
- Abu AL-Khair, M. 2008: Contemporary perspective of the accounting conservatism application on the companies traded on the Egyptian stock market, Journal of Commerce and Finance, Faculty of Commerce, Tanta University, No.1.

-Beaver, w, & Ryan, s, 2000: Bases and lags in Book value and their effects on the ability of the Book-to-Market ratio to predict Book on equity, Journal of accounting research.

- Beaver, W and Ryan, S ,2005: "Conditional and Unconditional Conservatism, Concepts and Modeling", Review of Accounting Studies, vol.10, pp.269-309.
- Pae, J,2007: "Unexpected Accruals and Conditional Conservatism", Journal of Business Finance and Accounting, vol.34, pp.681-703.
- Smith, M, 1996: "Shareholder Activism by Institutional Investors, Evidence from CalPERS", Journal of Finance, vol.51, pp.227-252 .